

المراية لان كراهية لحم الاحرامه لبلايوني والقطع مائة الجهاد فلا يتعدى  
الي لينة والملك اذا صب عليه الماء يطبخ فحكم الملك لان صب الماء فيه لا يبرئ  
الا صبغاً بخلاف ما اذا صب الماء على العصير ثم يطبخ حتى يذهب ثلثا الكلال  
الماء يذهب او لا للمطابقة او يذهب منها ولا يدرى ايها ذهب اكثر  
فخصم ان يكون الذهب من الصغير اقل من ثلثيه ولو طبخ العنب قبل  
العصير انثى يادى طبعه في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية  
لا يجزئ ان يذهب ثلثاه بالقطع لان العصير موجود فيه من غير عصير  
صغار كما لو طبخ فيه بعد العصير ولو جمع بين العنب والنمر او بينه وبين  
الزبيب يطبخ لاجل حتى يذهب ثلثاه لان الثمر والزبيب ان كان يكتفي  
فيه ما يذوقه فطبخ العنب لا بد ان يذهب ثلثاه فيعتبر جانب العنب  
احياطاً للمهرم وذكره اذا اجمع بين عصير العنب ونسج التمر لثقلها ولو  
طبخ نقيع التمر ونقيع الزبيب اذ يذوقه ثم نفع فيه ثم اذ يذوقه ان كان  
ما نفع فيه شامساً لا ينجذ النبيذ من مثله فلا بأس به وان كان ينجذ النبيذ  
من مثله لا يخلو اذا صب في المظيوج فذبح من نقيع والمعنى بقلب جملة  
الحرمه ولا حرق شر به لان الضمير للاحتياط والاحتياط في الحرق ذرية  
ولو طبخ الجمر وغيره بعد الشد اذ حتى ذهب ثلثاه يخل لان الحرمه  
قد تفرقت فلا ترفع بالقطع **قال** رحمه الله وحل الانتباد في  
الربا والحتم والمزنت والعتير لما روي عن بركة انه عليه السلام  
قال لئن كنت بجنتكم عن الاشرية في ظروف الادم فاشربوا في كل واعاقر  
غير ان الاشرية لو اسكرت رواه مسلم واحمد وغيرهما وفي رواية فبجنتكم  
عن الظرف وان طرفاً لا يخل شياً ولا بحرمة وكل مسكر حرام رواه مسلم  
وابوداود وجماعة اخرين وكان انما انتباه في هذه الآية وعية حراما قال  
ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم ان من الخمره وهي الخمره وهي  
عن الربا وهي المذبحه وهي من التمر وهي اصل الخمر فيقولون لا يبيح  
لها وهي عن المرتد وهي المبر الحديث ثم يبيح بما رويها وقال ابو بصير  
الله

الله عنه الحتم الجراد الخمر وقد النبي صلى الله عليه وسلم القبول  
بغير وسطه وقيل الحتم الجراد الحرم ان انبذني هذه الآية نسل  
استألفان الخمر فلا اشكال في حله وطهارة وهو ان اسهل فيها الحرم ان يند  
ينظر ان كان الوعاء عتيقاً يظهر بنبلة ثلثاه وان كان حديداً لا يظهر عند  
مجر رحمة كشر الخمر فيه بخلاف العتيق وعند ابي يوسف رحمه الله عمل  
ثلاثاً ويخفف كل سره وهي من سائل عمل ما لا ينقص بالصره وقيل عند ابي  
يوسف رحمه الله علامة لعدم سره الهري حتى اذا خرج الماصان اعين عند  
لونا او طهر او رويته حكم بظهاره قال رحمه الله وحل الخمر سواء حلت او  
تخلت اي حل الخمر ولا فرق في ذلك بين ان يخلل هي او يخلل قال  
ابن ابي رحمه الله ان حلالها وما لفتا في ثلثها الخمر والحل لاجل ذلك الحلال فولا  
واحد او ان كان تغير بالفتا في ثلثها بالنقل من الظل الى النور او انقاد  
النار والقرية منها ولا يخلل بذلك الفعل وان صار بذلك حلالاً فيها فولا ان له  
ما روي عن انس انه عليه السلام سئل عن الخمر ينجذ خلافاً لارواه مسلم  
واحمد ابوداود والترمذي ونحوه وعن انس رضي الله عنه ان ابا  
طلحة سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ابيام وروى اخره قال اهرم قال  
انما جعلها خلافاً لارواه احمد وابوداود ولان امرنا باجتنب الخمر  
وفي التخليل اقترا بجمع التمول ولا يجوز لانه يضا واليه يخلل  
ما يلقي في الخمر ينجذ اول الملائكة وما يكون نجس لا يفيد الطهارة بخلاف ما اذا  
تخللت بينها لانه لم يوجد فيه نجس شيء من الملائكة ولا انما حرام وهو  
نظير مثل الموت فانه يحرم الارث لمباشرة الحرام وان مات بنفسه ورثه  
وكذا صير الطير لاجل له اذا اخرج به لم ينجذ عليه ربه الله وان حرم  
بنفسه حل ولما تولى عليه السلام نعم الا دام الخمر مطلقاً فبينا ولجميع صورها  
ولان التخليل انما الوصف المفرد والنيات صفة الصالح من حيث سبب الصن  
لذلك السنة والتعدية به والاملاح صياح الدباغ وذكر الصالح للمصالح يباح ولا  
لاعدام الفها شبهه الا انه رافق التخليل اولى لما فيه من احرام ما يصير خلافاً